

فصل في بيان الفرق بين
الاعتبار والافتصال

والحق ان المراد بالافتصال الماخرا
المقال قول يمكن ان يكون المعنى من قولنا
العدد دائما زائدا او ناقصا او مساويا
ان مجموعها لا يجمع في العدد ولا في العدة
عن واحد منها اعتمادا ان يكون بين كل
جزئين انفصالا ولا يكون لان كل جزئين
منها لا يجمعان ولا يرتفعان وان كان
محملا وهذا المعنى انفصال واحد قد
وجب بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى
من قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا
اشجارا ولا حيوانا ان المجموع لا يرتفع عن
هذا الشيء من قولنا اما ان يكون هذا
الشيء حجرا او شجرا او حيوانا ان المجموع

لا يجمع

لا يجمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن
بين كل جزئين منها فليكن المراد ذلك
ولا استحالة فيه بشئ من الوجوه المذكورة
اذ كل منها مبني على اعتبار الافتصال
بين كل جزئين منها كما يعرف بالتأمل انصافا
فيكون تركيبها من اكثر من جزئين بحقيقة
لا يجلس الظاهر **قوله** يخرج الاختلاف فهما اي
اختلاف القصيتين بالجملة والشرط بان يكون
احدهما حملية والاخرى شرطية سواء
كانتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين
اذ الاختلاف بالجملة والشرطية والعددية
والتحصيل يشتمل جميع الصور المذكورة
قوله وغيرها اي غير الجملة والشرط والعددية

King Saud
University

Copyright © King Saud University